

الْبَاعِثُ الْحَدِيثُ

شَرْحُ اخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ

لِلْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ

٧٧٤ - ٧٠١

تأليف
أحمد محمد شاكر

عني به

الدكتور بدیع السید اللحام

مكتبة دار السلام

طبع شارع الأمير عبد العزيز بن جلوي (المنطقة سابقاً)،
الرياض . تلفون: ٤٠٣٣٩٦٤ فاكس: ٤٠٢٦٥٩

مكتبة دار الفیحاء

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - ص. ب. ١٣٤٦١ - هاتف ٤٣٠٢٠٨

ذكر تعداد أنواع الحديث

صحيح، حسن، ضعيف، مسند، متصل، مرفوع، موقوف، مقطوع، مرسل، منقطع، مُعْضَل، مدّلس، شاذ، منكر، ما له شاهد، زيادة الثقة، الأفراد، المعلل، المضطرب، المُدرّج، الموضوع، المقلوب، معرفة من تُقبل روايته، معرفة كيفية سماع الحديث وإسماعه وأنواعه التحمل من إجازة وغيرها، معرفة كتابة الحديث وضبطه، كيفية رواية الحديث وشرط أدائه، آداب المحدث، آداب الطالب، معرفة العالي والنازل، المشهور، الغريب، العزيز، غريب الحديث ولغته، المُسلسل، ناسخ الحديث ومنسوخه، المصحّف إسناداً ومُتناً، مُخْتَلَف الحديث، المزيد في الأسانيد، المرسل، معرفة الصحابة، معرفة التابعين، معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر، المُدبّج ورواية الأقران، معرفة الإخوة والأخوات، رواية الآباء عن الأبناء، عكسه، من روى عنه اثنان متقدم ومتأخر^(*)، من لم يرو عنه إلا واحد، من له أسماء ونعوت متعددة، المفردات من الأسماء، معرفة الأسماء والكنى، من عُرف باسمه دون كنيته، معرفة الألقاب، المؤتلف والمختلف، المتفق والمفترق، نوع مركّب من اللذين قبله، نوع آخر من ذلك، من نُسب إلى غير أبيه، الأنساب التي يختلف ظاهرها وباطنها، معرفة المبهّمات، تواريخ الوفيات، معرفة الثقات والضعفاء، من خلط آخر عمره، الطبقات، معرفة الموالى من العلماء والرواة، معرفة بلدانهم وأوطانهم.

وهذا تنويع الشيخ أبي عمرو وترتيبه رحمه الله، قال: وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يُحصى، إذ لا تنحصر^(١) أحوال الرواة وصفاتهم، وأحوال متون الحديث وصفاتها.

(*) قلت: هذا النوع سماه الخطيب البغدادي: «السابق واللاحق»، وله فيه مؤلف مطبوع [بديع]

(١) نسخة تحصى.

(قلت): وفي هذا كله نظر، بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر. إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، وكان أليق مما ذكره. ثم إنه فرق بين تماثلات منها بعضها عن بعض، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه. ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب، وربما أدمجنا بعضها في بعض، طلباً للاختصار والمناسبة، وننبه على مناقشات لا بد منها، إن شاء الله تعالى.

النوع الأول: الصحيح

(تقسيم الحديث إلى أنواعه صحة وضعفاً)^(١)

قال: اعلم - علمك الله وإياي - أن الحديث عند أهله ينقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف.

(قلت): هذا التقسيم إن كان بالنسبة إلى ما في نفس الأمر، فليس إلا، صحيح أو ضعيف، وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح الحديثين فالحديث ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك، كما قد ذكره آنفاً هو وغيره أيضاً.

تعريف الحديث الصحيح

قال: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً. ثم أخذ يبين فوائده، وما احترز بها عن: المرسل، والمنقطع، والمُعْضَل، والشاذ، وما فيه علة قاذحة^(٢)، وما في روايه نوع جرح.

(١) هذه العناوين التي بين معكفين () زيادة على الأصل، زدناها تيسيراً للقارئ والباحث.

(٢) المرسل: ما رواه التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون ذكر الصحابي. والمنقطع: ما سقط منه واحد في موضع أو مواضع. والمُعْضَل: ما سقط منه اثنان فأكثر في موضع أو مواضع. والشاذ: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. والمعلل: ما كان فيه علة، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في أنواعه إن شاء الله.

ومنهم من يقول: هو حسن باعتبار المتن، صحيح باعتبار الإسناد. وفي هذا نظر أيضاً، فإنه يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم، وفي الحدود والقصاص، ونحو ذلك.

والذي يظهر لي^(١): أنه يُشَرَّب الحكم بالصحة على الحديث كما يُشَرَّب الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه «حسن صحيح» أعلى رتبةً عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن. والله أعلم.

النوع الثالث

الحديث الضعيف:

قال: وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن المذكورة فيما تقدم.

ثم تكلم على تعداده وتنوعه باعتبار فقدّه واحدةً من صفات الصحة أو أكثر، أو جميعها. فينقسم جنسه إلى: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمُعْضَل، وغير ذلك.

(١) رده العراقي في شرحه (ص ٤٧)، فقال: والذي ظهر له تحكم لا دليل عليه. وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي، والله أعلم.

وقال الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة: أوقعهم في الحيرة جعلهم الحسن قسيم الصحيح، فورد عليهم وصف الترمذي لحديث واحد بأنه حسن صحيح، فأجاب كل بما ظهر له. والذي يظهر أن الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح. فيجامعه وينفرد عنه، وأنه في معنى المقبول المعمول به، الذي يقول مالك في مثله: «وعليه العمل ببلدنا» وما كان صحيحاً ولم يعمل به لسبب من الأسباب، ويسميه الترمذي «صحيحاً» فقط وهو مثل ما يرويه مالك في موطئه ويقول عقبة: «وليس عليه العمل. وكأن غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم. فيسمي هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حسناً، سواء صحت أو نزلت عن درجة الصحة، وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت: هذا الذي يظهر قد استفدناه من مذاكرة بعض شيوخنا ومجالستهم.

النوع السابع والخمسون

معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم:

وهم أقسام:

(أحدها): المنسوبون إلى أمهاتهم، كمُعَاذ ومُعَوِّذ، ابْنِي «عَفَاء» وهما اللذان أثبتا أبا جهل يوم بدر، وأمهم هذه عَفَاء بنت عُبيد، وأبوهم الحارث بن رفاعَة الأنصاري. ولهم آخر شقيق لهما: «عُوْذ»^(١) ويقال: «عون» وقيل: «عوف». فالله أعلم.

بلال ابن «حمامة» المؤدّن أيضاً، وقد كان يُؤمّ أحياناً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيبته، قيل: اسمه عبدالله ابن زائدة، وقيل: عمرو بن قيس، وقيل غير ذلك.

عبدالله ابن «اللُّثَيَّة»، وقيل: «الأثَيَّة» صحابي^(٢).

سُهَيْل ابن «يَبْضَاء» وأخواه منها: سَهْل وصفوان، واسم يبضاء «دَعْد» واسم أبيهم وَهْب.

شُرْحَيْل ابن «حَسَنَة» أحدُ أمراء الصحابة على الشام، هي أمه، وأبوه عبدالله بن المطّاع^(٣) الكندي.

عبدالله ابن «بُحَيْنَة»، وهي أمه، وأبوه: مالك بن القُشْب^(٤) الأسدي.

(١) «عوذ» بالذال المعجمة، والراجع في اسمه أنه «عوف» كما نص عليه ابن حجر في الإصابة. وقد مضى ذكره هو وإخوته في (ص ١٨٨).

(٢) «اللثية» بضم اللام وإسكان التاء المثناة الفوقية وكسر الباء الموحدة وتشديد الياء التحتية، و«الأثبية» بوزنه، وفي ضبط كل منهما أقوال أخر.

(٣) في الأصل: «ابن أبي المطّاع»، وهو خطأ صححناه من الإصابة وغيرها من كتب الرجال.

(٤) «القشب»: بكسر القاف وإسكان الشين المعجمة وآخره باء موحدة.